قائمة الرافدين برئاسة النائب يونادم كنا تشارك في انتخابات

الضياء
بهرا

مدونة إلكترونية لحث العراقيين على المشاركة في الانتخابات

في أحدث وسيلة من جانب الأمم المتحدة لتشجيع العراقيين على المشاركة في الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها أواخر الشهر الجاري، تم إطلاق مدونة إلكترونية جديدة على شبكة الانترنت، لهذا الغرض.

يُطلق على المدونة اسم "انتخب لأجل العراق"، حيث يشجع الموقع الزائرين على استخدام عدة أنماط من أجل التعبير عن وجهات نظرهم، والاتصال بمواقع ومنتديات أخرى على شبكة الانترنت.

ولدى المدونة، التي تم إطلاقها بدعم الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية التابع للمنظمة الدولية في بغداد، سياسة تحريرية خاصة غير خاضعة لإشراف الأمم المتحدة أو أي مؤسسة رسمية. وقالت المستشارة الفنية للفريق الدولي، ساندرا ميتشل: "إن الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، قام بدعم تطورات هذه المدونة تقديراً لأهميتها الكبيرة، وقدرة شبكة الانترنت على فتح نقاش سياسي مع الجميع".

وأضافت قائلة: "إذا نظرنا للانتخابات في أرجاء العالم، سندرك أهمية المواقع الإلكترونية والمدونات، في إيجاد مشاركة بناءة ضمن مبالغات الحملات الرسمية"، وفقاً لما نقل عنها الموقع الرسمي للأمم المتحدة. ويعمل الفريق الدولي مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لضمان إدارة الأحداث الانتخابية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية من حيث الشفافية والمساءلة.

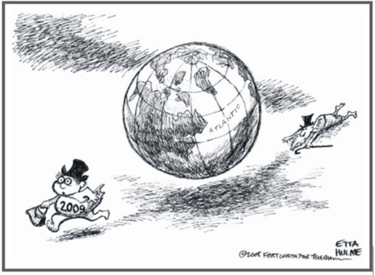

لندن وواشنطن تعتقدان ببقاء شاه إيران

ميدل ايست اونلاين
MIDDLE EAST ONLINE

كشف وثائق تعود الى العام ١٩٧٨ ازيلت عنها السرية الثلاثاء ان بريطانيا والولايات المتحدة ظلتا حتى عشية الثورة الاسلامية في طهران تؤمنان بان شاه ايران سيتخطى المحنة وسيبقى في السلطة.

واعتبر المسؤولون البريطانيون والاميركيون حتى الاسابيع الاخيرة من العام ١٩٧٨ ان الشاه محمد رضا بهلوي سيستمر في قيادة البلاد بالرغم من انتشار العنف والتظاهرات وتنامي نفوذ آية الله روح الله الخميني. وغادر الشاه ايران الى المنفى في كانون الثاني ١٩٧٩، وبعدها بقليل اصبح الخميني القائد الاعلى لجمهورية اسلامية كانت نشأتها من الاحداث المؤسسة في تاريخ القرن العشرين في الشرق الاوسط. وكتب السفير البريطاني في طهران انتوني بارسونز في ايار ١٩٧٨ "لا يمكن القول ان النظام في خطر فعلي، بل الامر اشبه بتعثر سيارة في رمال متحركة، حيث لا نرى جيدا متى ستتمكن من الانطلاق مجددا".

وفي أيلول ١٩٧٨ رجح مسؤول اميركي ان "يتخطى الشاه المرحلة المقبلة اذ ليس من طبيعته الاستسلام"، بحسب وثائق سرية من المحفوظات الوطنية البريطانية. وكان السفير بارسونز مكلفا رفع تقارير الى وزارة الخارجية البريطانية عن الوضع في طهران طوال العام ١٩٧٨. وكتب في احد اطول تقاريره في العاشر من ايار انه لا يرى خطرا فعليا باطاحة الشاه، مقللا من شأن نفوذ رجال الدين في ايران.

وفي ٢٩ آب، اعتبرت السفارة البريطانية ان "المؤسسات الدينية الاسلامية بوضعها الراهن لا مصلحة فعلية لها في قلب نظام بهلوي فيما يبدو فرضاً بديل امر غير مؤكد". وفي الثامن من ايلول وجه بارسونز ونظيره الاميركي بيتر جاي رسالة الى لندن افادا فيها ان الولايات المتحدة لا تعتقد انه من الممكن اطاحة الشاه. وبعد ثمانية ايام ارسل بارسونز برقية جديدة الى لندن سجل عليه احد الدبلوماسيين ملاحظة عكست مخاوفه اذا اشار فيها الى "احجام (الشاه) عن الرد واحساسه بالاحباط". واضاف رئيس الوزراء البريطاني انذاك جيمس كالاغان "نعم، لكن في وسعه ان يتعافى". لكن بعد اندلاع اعمال العنف وفرض القانون العرفي في عدد من المدن الايرانية، كتب كالاغان على هامش رسالة من السفير البريطاني "بناء عليه، لن اعطي الشاه فرصة كبيرة". وفي الخامس من تشرين الثاني، هاجم متظاهرون السفارة البريطانية في طهران والحقوا بمبانيها اضرارا وفي ٢٠ من الشهر ذاته اعتبر بارسونز انه "ليس هناك ما يدعو الى التفاؤل كثيرا".

وفي رسالة الى الرئيس الاميركي جيمي كارتر في الثاني من كانون الاول، ذكر كالاغان انه "من المستحيل" التكهن ما اذا كان الشاه سيحتفظ بالسلطة. وقدر انه في حال اطيح، فسوف تترتب عن ذلك عواقب "خطيرة بالنسبة لبلدينا". وفي السابع من كانون الاول، رأى بارسونز في رسالة الى لندن ان امكان احتفاظ الشاه بالسلطة "يزداد صعوبة"، غير ان السفير الاميركي افاد بعض بضعة ايام ان الرئيس كارتر "يتوقع تماما" ان يبقى الشاه في الحكم.

وفي ١٩ كانون الاول، كان السفير البريطاني عاجزا عن التكهن بما سيجري في ايران واعتبر ان "الامل الوحيد" للشاه يكمن في القبول بتحول نظامه الى ملكية دستورية ونقل السلطة بدون ابطاء الى ابنه. وفي نهاية المطاف اوصت بريطانيا رعاياها في ٣١ كانون الاول ١٩٧٨ بمغادرة ايران. وبعد اسبوعين، خرج الشاه من طهران.

تقرير لناسا يكشف أسباب انفجار المكوك كولومبيا

RADIO سوا sawa

كشف التقرير النهائي لوكالة الفضاء والطيران الأميركية "ناسا" حول حادث تفكك المكوك الفضائي كولومبيا في شباط ٢٠٠٣ أن رواد الفضاء أدركوا وجود مشكلة عند هبوط المركبة عندما حاول قائدها السيطرة عليها من دون جدوى. وقال التقرير إن الحادث وقع بسرعة كبيرة موضحا أن رواد الفضاء السبعة لم يتمكنوا حتى من إغلاق خوذهم.

وتضمن التقرير الذي يقع في ٤٠٠ صفحة ٣٠ توصية لتحسين شروط سلامة رواد الفضاء في الكبسولة "أوريون" التي ستبدأ رحلاتها عام ٢٠١٤. وقال التقرير إن رائد الفضاء الذي كان جالسا في المقعد الثاني حاول إعادة تشغيل المحركين البديلين الثاني والثالث في مواجهة انخفاض حاد في الضغط الهيدروليكي. وأضاف أن هذه المناورات جرت بعيد الساعة ١٤:٠٠:٠٥ بتوقيت غرينتش قبل أن يفقد رواد الفضاء وعيهم تحت تأثير انخفاض الضغط في القمرة. وكان المكوك كولومبيا تفكك على ارتفاع حوالي ٢٠ ألف متر بينما كان عائدا من رحلة مدارية استغرقت ١٦ يوما. وكان يفترض أن يهبط في فلوريدا.

ونجم الحادث عن شرخ في غلاف الحماية الحرارية للجناح الأيسر حيث تسرب الهواء الساخن جدا بفعل الاحتكاك نظرا للسرعة الكبيرة للمركبة مما أدى إلى انصهار الهيكل الداخلي المصنوع من الألمنيوم. وتسببت في هذا الشرخ قطعة من المواد العازلة انفصلت عن الخزان الخارجي للمركبة بعيد إطلاقها. وقالت ناسا في هذا التقرير النهائي إن أحزمة الأمان والبزات الفضائية وخوذ رواد الفضاء لم تعمل بشكل مناسب. وأوضح أن الخوذ المنفصلة والبزات التي لم تخضع لصيانة سببت جروحا وصدمات قاتلة تحت تأثير الحركات العنيفة للمركبة عند خروجها عن السيطرة قبل تفككها تماما.

وأوصي معدو التقرير بتصميم البزات الخاصة بحيث تضمن سلامة رواد فضاء التامة ومعالجة نقاط الضعف فيها. وأشار التقرير خصوصا إلى احتمال تعرض رواد الفضاء لدرجات حرارة مرتفعة وانخفاض الضغط وتأثير الرياح على ارتفاع كبير والتعرض لمواد كيميائية خطيرة. وقال وين هال المسؤول في ناسا في مؤتمر صحافي عبر الدائرة المغلقة إن البزات الجديدة التي ستستخدم في الكبسولة اوريون التي يتم تطويرها روعي فيها تجنب العيوب الموجودة في البزات المستخدمة حاليا في المكوكات الفضائية.

وأوضح أن هذه البزات الجديدة ستسمح ببقاء الرواد معزولين تماما عن بقية القمرة طوال المراحل الحرجة للرحلة. وأضاف أنه لم تكن المشكلة متعلقة برواد الفضاء في المكوك كولومبيا بل بمشكلة أساسية في تصميم البزات مؤكدا نية الوكالة حل هذه المشكلة في المستقبل. غير أن هال أكد أن بزة فضائية كاملة ملتصقة بالمقعد ما كانت ستؤثر عند وقوع حادث كولومبيا لأن المركبة تفككت. وأشار التقرير إلى أن النظام الحالي لحماية رواد الفضاء يشمل مظلة لكن يجب أن يتم تشغيله بشكل يدوي.

وبعد حادث المركبة كولومبيا قامت ناسا بتعديلات كبيرة لخفض هذه المخاطر واتخذت إجراءات لإجراء عمليات تفقد في المدار من أجل كشف أضرار محتملة في الدرع الحرارية للمركبات الثلاث في الأسطول الحالي.

روسيا.. تحدٍ صعب أمام أوباما

Taqrir Washington

يشكل التحدي الروسي أحد الملفات الشائكة التي يتعين على الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما أن يتعامل معها. ومع أن الحديث عن هذا التحدي ليس بجديد، حيث ترجع بدايته إلى ٢٠٠٦، عندما انتقد الرئيس الروسي الأسبق "فلاديمير بوتن" بشدة الولايات المتحدة الأميركية لنهجها الأحادي في مؤتمر ميونخ للأمن، لكن أزمة أوسيتيا الجنوبية الأخيرة وضعت قضية التعامل مع روسيا على رأس أولويات الإدارة القادمة، لاسيما وأن كثيرين داخل واشنطن ينظرون إليها باعتبارها بداية مساعي روسية واضحة لتغيير بنية النظام الدولي، ورغبة روسية في العودة كقطب دولي من جديد. فضلا عن التحرك الروسي في الفناء الخلفي للولايات المتحدة، ونشاطها في الملفات التي تراجعت فيها واشنطن خلال إدارة الرئيس بوش.

وفي هذا الإطار يطرح ستيفن سيستانوفيتش Stephen Sestanovich، أستاذ الدبلوماسية الدولية بجامعة كولومبيا الأميركية، عددًا من التساؤلات حول هذا الأزمة في مقال له بدورية الشئون الخارجية Foreign Affairs، عدد تشرين الثاني- كانون الاول ٢٠٠٨، تحت عنوان "ماذا فعلت موسكو؟ إعادة بناء العلاقات الروسية الأميركية" What Has Moscow Done? Rebuilding U.S.–Russian Relations. وتدور تساؤلات سيستانوفيتش حول مدى كون أزمة أوسيتيا الجنوبية مختلفة عن غيرها من الأزمات التي اعترضت العلاقات الروسية الأميركية من قبل؟، وهل تغيرت نظرة واشنطن إلى روسيا؟، وما حجم هذا التغير؟

الأزمة الجورجية توتر العلاقات الأميركية ـ الروسية

في البداية يجيب الكاتب عن تأثير الأزمة الجورجية على العلاقات الأميركية – الروسية قائلا: إن الأزمة الجورجية التي اشتعلت صيف هذا العام أصابت العلاقات الأميركية الروسية بصدمة كبيرة أكثر من أي أزمة أخرى منذ نهاية الحرب الباردة، وهو الأمر الذي جعل العلاقات الأميركية – الروسية تحتل مكانة متقدمة في السباق الرئاسي الأميركي هذا العام في لحظاته الأخيرة. ويرى سيستانوفيتش أن التغير في نظرة واشنطن تجاه روسيا، يبدو للوهلة الأولى تغيرًا جوهريًا. فمنذ خمس سنوات مضت، اعتبر السفير الأميركي في موسكو، ألكسندر فيرسبو، أن العقبة الرئيسة التي تعترض العلاقات الروسية الأميركية هي "فجوة القيم" Values Gap. فالجانبان كانا يتعاونان في عديد من القضايا العملية، وكان الخلاف منحصرًا في قضايا مثل "حكم القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية".

وخلال فترة حكم الرئيس الروسي الأسبق "رئيس الوزراء حاليًا" فلاديمير بوتن، كانت العلاقات بين الجانبين الروسي والأميركي، لحديث الأخير كثيرًا عن أن الرئيس "بوتن" يقوض الديمقراطية الروسية. وانتقلت التوترات بين الجانبين إلى مستوى آخر عندما قال الرئيس بوتن: إن الولايات المتحدة تقوض الردع النووي الروسي. ولكن دخول الدبابات الروسية إلى جورجيا شكل تحولا جذريًا في العلاقات بين البلدين، الذي كان بمثابة التأكيد لما ذهب إليه الاقتصادي الإنجليزي روبرت سكيدلسكي من أن روسيا أصبحت "القوة الرئيسة الطامحة لتعديل طبيعة النظام الدولي".

ورغم هذا، تؤكد المقالة أنه بعد الأزمة الجورجية فإن السياسة السابقة التي كانت تحكم العلاقات بين البلدين القائمة على التعاون في قضايا التهديد المشترك كالحرب على الإرهاب والانتشار النووي وأمن الطاقة وتجارة المخدرات والتغير المناخي، لم تتغير، ومن المتوقع ألا تتغير في المستقبل القريب. فالكاتب يرى أن الأزمة الجورجية أخضعت العلاقات مع موسكو إلى إعادة تقييم.

عودة سباق التسلح

ومن القضايا التي ستكون محور تقييم العلاقات الأميركية – الروسية، يرى سيستانوفيتش أن ضبط التسلح سيعود ليحتل مكانا محوريًا على أجندة العلاقة بين الجانبين، لعدة أسباب: أولها أن المعاهدتين المتعلقتين بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الأميركية والروسية ستنتهي فعاليتهما في ولاية الرئيس الأميركي القادم. أما السبب الثاني يتعلق بالرؤية الروسية، التي عبر عنها الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة الروسية يوري بالويفسكي، بالقول: إن السياسات النووية للولايات المتحدة تقود نحو نوع من الهيمنة الاستراتيجية الأميركية.

وفي هذا السياق يقول الرئيس الروسي الأسبق بوتن: إن بعض الدول تحاول استغلال طبيعة روسيا السلمية لشن سباق تسلح. وعلق على هذا الأساس امتثال روسيا لمعاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا في كانون الاول ٢٠٠٧. ويصر المسؤولون الروس على أن نظام الدفاع الصاروخي الأميركي المخطط لنشره في شرق أوروبا عام ٢٠١٢، رغم إنكار واشنطن، مصمم لتحييد قدرة الردع الاستراتيجي الروسية. ولإحباط هذا فإن على روسيا أن تنشر قواتها النووية وتستعيد موقعها على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، فالأمن القومي، كما يقول بوتن وخليفته ميدفيديف، لا يقوم على الوعود.

الديمقراطية بعد بوش

والقضية الثانية في العلاقات الأميركية – الروسية هي قضية الديمقراطية. فقضية الديمقراطية في روسيا تعد إحدى القضايا الشائكة التي سيواجهها الرئيس الأميركي القادم في التعامل مع موسكو. فالرئيس بوش جعل "أجندة الحرية" أحد أداته الرئيسة لتعزيز المصالح الأميركية الضيقة. ومن جانبه بنى الرئيس بوتن جزءًا كبيرًا من شعبيته على فكرة أن الأجانب ليس لهم الحق في الحكم على النظام السياسي الروسي، رافعًا شعار "الديمقراطية السيادية"، معطيًا بذلك غطاءً قوميًا للحكم المركزي والتعسفي. فقد عززت الانتقادات الغربية من موقف ومنطق الرئيس بوتن، وساعدته على وسم أعدائه المحليين بـ"الخائنين" و"المخربين".

ولهذا، يرى سيستانوفيتش أن اعتبار انتقاد الديمقراطية الروسية أحد المحددات لعلاقة واشنطن مع موسكو لم يعد يعزز الاحترام سواء للديمقراطية أو للولايات المتحدة في روسيا. فكثيرٌ من مستشاري أوباما سينصحونه بتجنب الخطاب الأيديولوجي الحاد مع روسيا الجديدة بقيادة الرئيس الحالي ميدفيديف، الذي ينظر إليه -بقطع النظر عن القيود المفروضة على سلطته- أنه من الداعمين فكريًا والمنادين باستمرار سيادة القانون وغيرها من الإصلاحات الليبرالية، بل أحيانا ما يوجه انتقادات -وإن كانت بلطف- إلى سجل بوتن في هذا الإطار. فضلاً عن ما سيسمعه أوباما من المعارضة الروسية بأنه ليس من وظيفة واشنطن، أو أي حكومة أجنبية أخرى، دعم الديمقراطية في بلادهم، فكل ما يطلبونه هو ألا تقوض واشنطن جهودهم. بجانب معارضة الأوروبيين أمركة العملية الديمقراطية. ومن ثم سيكون لدى الإدارة الأميركية الجديدة أسباب وجيهة لجعل مسألة الديمقراطية أقل إثارة للجدل مع روسيا، وبالتالي ستتم معاملة روسيا كدولة مثل كازاخستان، غير ديمقراطية لكنها مستعدة للتعاون العملي مع واشنطن.

ويشدد سيستانوفيتش على أن تخلي واشنطن عن مقاربتها القديمة المتعلقة بقضية الديمقراطية الروسية قد لا ينهي المشكلة، فلم تكن السياسة الأميركية العامل الوحيد وراء إثارة المشكلة، فالقادة الروس وحتى عهد بوتن ركزوا بصورة كبيرة على إبراز القطيعة الإيديولوجية مع الغرب، وخاصة في مسألة الديمقراطية، حتى عندما كان الأميركيون والأوروبيون لا يولون اهتمامًا كبيرًا لمسألة الديمقراطية، والسبب هو أن الخلاف حول هذه القضية يجلب مكاسب سياسية هائلة للقادة الروس.

المنافسة على النفوذ

ومن القضايا الأخرى التي أشار سيستانوفيتش في مقالته هي محاولة واشنطن والدول الأوربية الانتشار في مناطق النفوذ الروسي أو بالقرب من الحدود الروسية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي والولايات وحلفاؤها الغربيون يسعون إلى إدماج الدول المجاورة لروسيا في العالم الغربي. وفي البداية لم تشكل هذه الخطوة تهديدًا للعلاقات الأميركية – الروسية، ولكن التوترات بدأت مع النجاح الذي بدأت الدول المجاورة لروسيا في تحقيقه.

ففي الخمس سنوات الماضية فاق معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول الكتلة السوفيتية معدل النمو في روسيا ذاتها. وفي وقت كانت روسيا ذات نظام أقل ديمقراطية، فإن عديدًا من جيرانها حققوا طفرات على الصعيد السياسي، إضافة إلى إقامة هذه الدول لروابط مع الغرب ومن ثم الابتعاد عن الظل الروسي، وتطلعت دولتان منهما، جورجيا وأوكرانيا، إلى عضوية كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وهو الأمر الذي أثار سخط موسكو، رغم تقليل واشنطن من دلالات تشجيع مثل هذه الطموحات، فمع النمو الاقتصادي الروسي، سعت موسكو إلى عرقلة مشاريع خطوط الأنابيب الغربية، وإنهاء التواجد العسكري الغربي في القواعد الجوية في منطقة آسيا الوسطى، بل واتهمت روسيا المنظمات الغربية غير الحكومية بمحاولة زعزعة استقرار دول جوارها. ووصل الأمر إلى اعتبار الرئيس بوتن توسيع حلف الناتو تهديدًا مباشرًا لأمن بلاده.

وعندما حدث اختبار للقوة تجلى في أزمة أوسيتيا الجنوبية، وانتصرت فيه القوة الروسية، فإن عديدًا من الأدوات التي كانت في أيدي السياسة الغربية قد تم القضاء عليها، فأعضاء الناتو الذين أيدوا في السابق انضمام كل من جورجيا وأوكرانيا يعانون الآن من الانقسام، وعديدٌ من الجمهوريات السوفيتية السابقة والتي كانت ترى في إقامة تعاون مع الناتو، حتى دون الحصول على العضوية، بمثابة شريان الحياة إلى العالم الخارجي، تتساءل عن جدوى هذه الفكرة الآن، ومنتجو الطاقة في آسيا الوسطى الذين كانوا يدعمون خطوط أنابيب لا تمر بموسكو يرون خطورة مثل هذه المشروعات الآن. ولكن مهما كانت إنجازات بوتن التي حققها بعد التدخل في جورجيا، فقد خسر شيئا مهمًا للغاية، وهو أن أفعاله، والتي تهدف بالأساس إلى استعادة مجال النفوذ التقليدي، جعلت حيازة موسكو لمثل هذا المجال أقل قبولا من قبل الولايات المتحدة وأوروبا.

ففي الماضي كان هذا المسعى الروسي غير مرغوب فيه لأسباب عاطفية "إيديولوجية وقيمية". أما في الوقت الحاضر فالأسباب أكثر خطورة، فلا يوجد شك أن سيطرة موسكو على دولة صناعية رئيسة مثل أوكرانيا، ومخزن للطاقة مثل كازاخستان، وقطع أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق من شأنه أن يغير من حسابات الأمن القومي لدى جميع الدول الرائدة في العالم.

توصيات للرئيس الأميركي القادم

وفي نهاية مقالته قدم سيستانوفيتش مجموعة من التوصيات إلى الإدارة القادمة بشأن التعامل مع روسيا. فيقول: "على باراك أوباما أن يتحرك بحذر حيال موسكو، وألا يتنازل عن تدعيم دول الفناء الخلفي لروسيا، فيدعوه إلى القيام ببعض الخطوات من قبيل تقديم إغاثة إنسانية عاجلة إلى جورجيا، ودعم الاستقرار الاقتصادي وجهود إعادة البناء، ومساعدة جورجيا على استعادة قوتها العسكرية.

ويرى الكاتب أن واشنطن تحتاج إلى استعادة زمام المبادرة الدبلوماسية، فهي تحتاج إلى الأفكار والمقترحات التي تحد من الاستراتيجية الروسية الحالية، وفي الوقت ذاته فتح مسارًا جديد أمام موسكو لممارسة نفوذها الدولي. ويطرح الروس ذاتهم مثل هذه الأفكار والمقترحات. فقبل الأزمة الجورجية طرح الرئيس الروسي ميدفيديف عقد مؤتمر جديد عن الأمن الأوروبي، في عودة صريحة إلى دبلوماسية منتصف السبعينيات. وتحذر الدراسة من أن فكرة تقديم مقترحات تهدف إلى ترسيخ مكاسب روسيا، وتقلل من قيمة الناتو وتضع القيود عليه، وتسد السبل إلى العالم الخارجي أمام الدول المجاورة لروسيا، تبدو غير ملائمة، بل وهي نوع من الانهزامية.

وترفض المقالة قصر التصرف الأميركي على التعبير عن أن أفكار روسيا وسلوكها يتعارضان تماما مع آراء كل الأطراف الدولية الأخرى، لأنه حسب الدراسة مضيعة للوقت. ولذلك على الإدارة الأميركية الجديدة أن تنظر بحذر إلى المقترحات الروسية، وتتشاور مع أصدقائها وحلفاءها، وتعقد محادثات استطلاعية تهدف إلى التوصل إلى توضيحات، وحينها يجب عليها أن تقبل فكرة ميدفيديف بكل ترحيب.